النمو السكاني والبعد المكاني
Population Growth And Living Space

بلغت الدول المتقدمة Developed Countries درجة التوازن السكاني Demographic Stability خلال النصف الأخير من القرن العشرين . لذا فإن مجتمعاتها لا تواجه في الوقت الحالي زيادة سكانية حقيقية . وتتجه التنمية الاقتصادية بها أساسا إلي تحقيق الارتقاء المستمر بنوعية الحياة Quality Of Life للفرد والمجتمع .

ولكن الأمر مختلف تماماً بالنسبة للدول النامية Developing Countries . فسوف يمر وقت طويل قبل أن تصل هذه الدول إلي درجة الاتزان السكاني. وفي هذه الأثناء تتجه مشروعات التنمية بها إلي تحقيق هدفين : أولهما تحقيق متطلبات الزيادة السكانية من توفير فرص عمل كافية ومناسبة لها ، وثانيهما العمل بقدر الإمكان علي الارتقاء بمستوي الحياة لشرائح المجتمع الحالي Existing Social Groups وعلي الأخص شرائح محدودي الدخل Limited Income Groups .

وتنقسم الدول النامية في هذا الشأن إلي مجموعتين: المجموعة الأولي يمتد الحيز المعمور Inhabited Living Space فيها ليغطي مسطحها الجغرافي. وفي مثل هذه الدول تنتشر المستقرات البشرية Human Settlements في كل أقاليمها ، وإن كانت هذه الأقاليم تتفاوت فيما بينها في كثافتها السكانية والعمرانية Population And Urban Densities تفاوتاً كبيراً. وفي هذه الحالة يستلزم النمو السكاني امتداداً عمرانياً وتدريجياً للمراكز الحضارية الحالية وكذلك إنشاء مستقرات جديدة في الفراغات المكانية Empty Spaces بين هذه المراكز. أو بمعنى آخر فإن النمو السكاني وبالتالي النمو الحضري Urban Growth يتمان بصورة شبه متساوية ومتوازنة علي المستوي القومي. أي أن الحيز الجديد والحيز القديم متداخلان ومتكاملان في نسيج عمراني وتنموي واحد.

وتعتمد الامتدادات العمرانية والمستقرات الجديدة إلي حد كبير علي المراكز الحضرية الحالية Existing Urban Centers ــ في مراحلها الأولي علي الأقل ــ وذلك في إمدادها بما تحتاجه من عمالة وخدمات وبنية أساسية وشبكات نقل. أي أن النمو السكاني وما يحتاجه من نمو حضري يتم في هذه المجموعة من الدول بصورة هينة وسهلة إلي حد كبير.

أما المجموعة الثانية فهي الدول الصحراوية مثل مصر. فالمشكلة هنا مضاعفة وأكثر صعوبة. فالحيز المسكون Inhabited Space أشبه بواحة شريطية ضيقة ممتدة بطول البلاد من الجنوب

إلي الشمال تحفها صحراوات من الجانبين. وتمثل مساحتها نسبة ضئيلة للغاية حوالي ٦% فقط من المساحة الكلية لمصر ويسكنها ٩٨% من المجموع الكلي للسكان.

كان هناك شبه اتزان تاريخي بين عدد السكان وبين مساحة الحيز المأهول منذ بدأ الاستقرار علي ضفاف النيل وحتى منتصف القرن العشرين. ومنذ ذلك الحين وحتى الآن اختل هذا الاتزان اختلالاً كبيراً. فقد زاد عدد السكان في هذه الفترة إلي أربعة أضعاف. ولكن لم يقابل هذا النمو السكاني زيادة متناسبة معه في مساحة المكان المعمور، بل تم النمو السكاني المتزايد داخل النطاق الثابت للحيز الحالي. أي أن الوعاء المكاني أصبح يحتوي علي أربعة أضعاف ما كان يحتويه من السكان قبل ستين عاماً.

لقد أدى هذا الاختلال في الاتزان السكاني/ المكاني إلي مشاكل خطيرة: منها امتداد المدن والقرى علي الأراضي الزراعية المحيطة بها وتآكل هذه الأراضي بصورة مستمرة. فقد فقدت مصر خلال الحقبة الأخيرة أكثر من ٣٥% من مساحة أراضيها الزراعية الخصبة. ومنها زيادة الكثافة السكانية زيادة كبيرة مع تدني مستوي الحياة الحضرية في كل مجالاتها. ومنها كذلك اختلال النسق العمراني وانتشار ظاهرة العشوائيات حتى تمكنت هذه الظاهرة من منظومة العمران المصري بأكمله.

لقد كان على مصر ــ وعلى الدول الشبيهة ــ أن تسعى إلى تنمية مناطق جديدة بعيدة عن الحيز الحالي في الصحراوات والسواحل لاستقبال الزيادة المطردة من السكان . والامتداد هنا ليس امتداداً سلساً هيناً للمراكز الحضرية القائمة بل هو أشبه بهجرة سكانية جماعية إلى أقاليم نائية وإقامة حياة جديدة بكل ما تحتاجه هذه الحياة من مقومات أساسية مثل إقامة شبكة نقل وبنية أساسية وإسكان وتوفير فرص عمل كافية وجاذبة للسكان الجدد وعلى الأخص الأسر المكوّنة حديثاً Newly Formed Families . ويعني ذلك أن مواجهة النمو السكاني في هذه المجموعة من الدول الصحراوية أكثر صعوبة من مجموعة الدول الأخرى وتتطلب بالضرورة جهداً مضاعفاً وتكلفة عالية.

كان الأمر يكون هيناً على هذه الدول لو تمت مواجهة الزيادة السكانية بتوفير حيز مكاني متناسب معها مع بدايات هذا النمو الكبير في منتصف القرن العشرين ، لكي يسير النمو السكاني والامتداد المكاني في تزامن وتناسق . ولكن التباطؤ في توفير مثل هذا الحيز أدى إلى تفاقم المشاكل الحياتية في الحيز القديم كما سبق ذكره ، مما يتطلب من الدولة ليس فقط إقامة حيز مكاني جديد لاستقبال الزيادة السكانية بل أيضاً حل مشاكل الحيز الحالي التي تزداد خطورة و تفاقماً . وهذا

يعني زيادة الأعباء الملقاة على كاهل الدولة زيادة كبيرة تكاد أن تخرج عن نطاق إمكاناتها . ولا شك أنها تحتاج إلي تعاون دولي وتبادل الخبرات في تنمية الأراضي الصحراوية والساحلية Development of Costal And Arid Areas وعلي الأخص في مجال الزراعة والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة وتحلية المياه واستخدام التكنولوجيات الملائمة Appropriate Technologies بما يضمن تنمية خضراء ومستدامة.

الخلاصة

ضرورة مراعاة التناسب بين حجم السكان ومساحة المكان . إذ أن النمو السكاني يجب أن يقابله بالضرورة امتداد مكاني متزامن ومتناسق معه . ويجب أن تشمل التنمية كل من الحيز القديم والحيز الجديد سواء لكي يكوّنا معاً وحدة تنموية متكاملة . كما يجب أن يتوفر في كل منهما مستوى كريم للحياة تتحقق معه السعادة والرفاهية للفرد والأسرة والمجتمع Welfare And Happincss .

وعلي الصعيد العالمي فإنه يلزم أن تتعاون الدول المتقدمة والنامية فيما بينها بتبادل المعلومات والخبرات في تعمير الصحراوات والسواحل واستخدام التكنولوجيات الحديثة في مجالات التنمية بهذه المناطق .